

أموال الخليج تشتري المواقف السياسية الفرنسية والبريطانية

■ مرقان شيخموس

«بالفلس تشتري النفوس» مقولة رثها الأجداد العرب عن ضعف النفوس، ويبدو أن أحفاد السديريّة في الخليج يتبعونها مع أحقاد شارل الأوروي.

في 17 آذار 2015 اتهمت الخارجية السورية كل من فرنسا وبريطانيا بممارسة سياسات خاضعة تورط الاتحاد الأوروبي في مواقف لا تخدم مصالحه واستقراره.

ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن وزارة الخارجية قولها «أن بعض دول الاتحاد الأوروبي الذي رهن سياسة الاتحاد لجذب الاستثمارات الخليجية، وخصوصاً من السعودية وقطر اللذين تتحكمان في شكل يتناقض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، يجعل الاتحاد الأوروبي

آخر من يحق له إعطاء دروس في المبادئ والقيم». ويشرح حجم الاستثمارات الخليجية في فرنسا وبريطانيا العديد من الأسئلة عن مقدار الاستثمارات الخليجية ضمن الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فرنسا وبريطانيا، وعن تأثير تلك الاستثمارات في اتخاذ القرارات السياسية لتلك الدول.

في هذا السياق، أكد عمدة لندن في 22 نيسان 2013 بوريس جونسون أن حجم الاستثمارات القطرية في المملكة المتحدة يصل إلى نحو 20 مليار جنيه استرليني، أي ما يعادل 6.30 مليار دولار، يتركز معظمها في لندن. وأشار جونسون إلى أن العلاقات القطرية البريطانية تتحسن زحماً كبيراً في الوقت الحالي، وهي ليست كما كانت عليه منذ الأعوام الأربعة أو الخمسة الماضية. بل شهدت خلال الفترة الأخيرة الكثير من المشاريع المشتركة.

أما بالنسبة إلى السعودية، فتشير المعلومات إلى أن الشركة السعودية للكهرباء طلبت من الشركة الفرنسية «إي دي إف» المشاركة في مشروعها النووي العملاق في بريطانيا. وحسب المعلومات، تخطط الشركة السعودية للحصول على نحو 15 في المئة من المشروع. وتعليقاً على الصفقة، قال المحلل المالي محمد الشامي لمشاريع دول الشرق الأوسط، «إن هذا النوع من المشاريع، من الناحية الاقتصادية، محدودة بسبب تكلفتها العالية إلا أن الصفقة استراتيجية وسياسية ثم اقتصادية».

من بلاد الضباب إلى بلد الديوك التي يبدو أن أصواتها باتت رهينة الاستثمارات الخليجية، فمع انشغال الشعب الفرنسي بوضع عام 2014 على مذاق أجيالها ونبيذها بلغت قيمة الاستثمارات السعودية في فرنسا نحو 900 مليار يورو، أي ما يقارب 30 في المئة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي في فرنسا، وهو ما أكده الدكتور لويس بيلين القنصل العام الفرنسي في 21 كانون الأول عام 2014.

وحول التبادلات التجارية بين السعودية وفرنسا، قال بيلين «إن مجموعها لسنة 2013 تخطى، لأول مرة، حدود التسعة مليارات يورو، مع 3.4 مليار يورو قيمة الصادرات إلى المملكة و6 مليارات يورو صادرات سعودية إلى فرنسا على مدى الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية»، مضيفاً: «حتى إذا ظلت صادراتنا مستقرة، فإن صادرات السعودية قد ارتفعت بنسبة 20 في المئة، حيث أن السعودية هي مزود فرنسا الأول بالنفط بنسبة 18 في المئة من السوق، كما أننا عليها لاجتماعي الأول». وكشف المنتدى الاقتصادي العربي، الفرنسي في شباط الماضي، أن الاستثمارات الخليجية المباشرة في فرنسا تجاوزت 5 مليار يورو، حيث دشنت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013 ثلاثة عشر مشروعاً استثمارياً في فرنسا، حسب ما أعلن الأمين العام لقطاع الغرف الخليجي عبد الرحمن حسن نفي.

في تفتق سلسلة الاستثمارات الخليجية في فرنسا وبريطانيا على حاجز الشركات والمصارف والموانئ، بل تعدتها إلى عالم كرة القدم ولعبه حيث تسابق «الثراء الخليج» على شراء كبريات الأندية الأوروبية في الأعوام العشرة الفائتة في عمليات استثمارية ناجحة.

مهد أبناء الإمارات طريق الإستثمار في القارة العجوز ففتحوا شهية أقرانهم من الأعراف والتشوخ، حيث وقعت شركة «طيران الإمارات» في كانون الثاني 2001 عقد رعاية مع تيشيلسي الإنجليزي بقيمة 40 مليون دولار لثلاثة أعوام، حسب ما ذكرته صحيفة «إيفينغ ستاندر» اللندنية. واستقبلت منطقة الخليج العربي صحيفة 28 حزيران 2009، على خير خير رجل الأعمال الإماراتي سليمان الفقيه نائباً بـ «فريسنوت» الإنجليزي، بعد أن أبرم عقدا مع مالكه السابق الكسندر جاويدما، باع النادي ببيع بعضه من لاعبيه المميزين أمثال بيتر كراوش وجلين جونسون للحصول على الأموال، ويعد ذلك بلطف وجيرة فأجأ الفقيه جماهير النادي، ببيعها 90 في المئة من أسهمه لجزء أعمال سعودي يدعى علي الفراج، فيما أشارت الصحف إلى أن قيمة الصفقة بلغت 50 مليون جنيه استرليني.

وفي العام نفسه، اشترى الشيخ منصور بن زايد آل نهيان كامل أسهم «ماتشيستر سيتي» الإنجليزي، وفور توليه زمام الرئاسة دفع ما يقارب مئة مليون جنيه استرليني لشراء لاعبين مميزين. ثم انضم الشيخ يحيى بن سهيل آل مكتوم إلى قائمة المستثمرين الإماراتيين بعد إعلانه شراء «خيتافي» الإسباني منتصف نيسان 2011، وقال المتحدث الرسمي باسم الشركة فييس رفيع إن مجموعة «رويال الإمارات»، حسمت الصفقة بقيمة تتراوح بين 70 و90 مليون يورو.

شعر القطريون بالعبرة، وكان الموضوع غداً تنافساً بالمال والمستفيد آتياً أوروبا العريقة، وكشفت وكالة الأنباء الفرنسية أن الشيخ القطري عبدالله بن ناصر آل ثاني أتم صفقة شراء «ملقة» الإسباني بكامل أسهمه في آب 2010، وذكرت «البيس» الإسبانية أن الشيخ القطري تحمل ديون النادي إلى جانب دفع 25 مليون يورو لرئيس النادي الراحل فرناندو سائر.

تجربة قطرية ثانية ناجحة حملت لواءها مؤسسة قطر للاستثمارات الرياضية، ففي تشرين الثاني 2011 اشترت المؤسسة 70 في المئة من أسهم «باريس سان جرمان» الفرنسي، وتم إكمال النسبة المتبقية 30 في المئة بعد سبعة أشهر، وعين ناصر الخليفي مديراً عاماً للنادي، وتشير التقارير إلى أن قيمة الصفقة الإجمالية بلغت 100 مليون يورو.

أما البحرين، فدخلت هي الأخرى على خط المنافسة، فأعلن مصرف بحريني يدعى «بيت التمويل الخليجي كايبتال» عن توقيعها اتفاقاً حصرياً لشراء «ليدز يونايتد» نهاية أيلول 2012، وعلمت وكالة «فرانس برس» من مصدر رياضي في البحرين أن قيمة الصفقة تجاوزت 75 مليون دولار. بعدما اشترى الأمير عبدالله بن مساعد في 50 في المئة من حصة النادي الإنكليزي العريق «شيغفيلد يونايتد» في تموز 2013.

لم تنته سلسلة التخلّات الخليجية في عالم الاقتصاد الأوروبي هنا، بل وصلت إلى أمن تلك الدول مع إفراج السلطات الفرنسية عن ثلاثة صحفيين من قناة الجزيرة «القطرية» بعد إطلاقهم بطائرات من دون طيار فوق غابة في باريس من دون ترخيص مسبق في 26 شباط 2015. ما دفع المتحدث باسم الحكومة الفرنسية إلى طماننة الفرنسيين والتأكيد على عدم وجود ما يدعو إلى القلق، قبل أن يتبين أن الطائرات تعود إلى قناة الجزيرة القطرية المكلفة بمهمات ظاهراً إعلامي لرصد حركة السير، وباطناً استخباراتي لدعم الجماعات الجهادية.

يبدو أن الاستثمارات الخليجية كان لها الأثر الأكبر في تغيير المواقف السياسية لبعض الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا وبريطانيا، بالقرآن مع تطورات الأزمة السورية واختلاف مواقف فرنسا وبريطانيا من أميركا، بعد عقود من السير خلفها، ودبليل ذلك التصريح الأخير لوزير الخارجية الأميركي جون كيري حول الأزمة السورية والذي دفع باريس ولندن إلى إصدار بيانات رافضة للتصريح، بخلاف برلين التي اعتبرته خطوة في الطريق الصحيح ليتضح أن الأموال الخليجية أتت أكملها في السياسة الفرنسية والبريطانية.

إعلان إلى مساهمي الشركة اللبنانية لإلغاء السياحة والتلفريك ش.م.ل.

تبعاً لقرار الجمعية العمومية المتعددة بتاريخ 2015/3/28 2015 تتشرف الشركة بإعلام حضرات المساهمين بأنها ستقوم بابتداء من يوم الخميس الموافق في 2/4/2015 بتوزيع الأرباح العائنة إلى الأسهم. وبالباضة صافي / 2700 / ل.ل. ألفين وسبعماية ليرة لبنانية لكل سهم.

لذلك يقتضي حضوركم إلى مركز الشركة في حارة صخر لقيص أنصبة الأرباح العائنة لاسهمكم لقاء تسليم الإدارة القسيمة رقم 13.

مجلس الإدارة

البناء

السيد حسين رعي غرس الشجرة الأولى في كوكبا ضمن برنامج التنمية الزراعية والريفية

حاصبيا -رانيا العشي

تخطيط وتنفيذ أنشطة التحريج، بالاستعانة بتقنيات ومعايير ملائمة لتشجير وإدارة أهم مواقع الأيكولوجية في لبنان، بما يتماشى مع المعايير الحديثة والاستدامة». واعتر السيد حسين، من جهته، «أن هذه التجربة المتقلبة في أربع مناطق، قررتها كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية، بالتعاون مع وزارة الزراعة»، أملاً «تعميمها على الأراضي اللبنانية كافة». وقال: «قبل 30 سنة كانوا يسألون: ما الحاجة إلى وزارة البيئة؟ أما اليوم فقد أصبحت الدراسات البيئية تدرّس في مختلف كليات الجامعة، وأصبحت الوزارة من أهم من وزارات القطاع الزراعي، وبنام أن يأتي يوم يعين فيه وزير البيئة من كلية الزراعة».

وطمان السيد حسين الحضور بأن «الجامعة اللبنانية هي جامعة الوطن، تجمع اللبنانيين ولا تفرقهم من خلال طلبة جامعيين يسعون إلى التعليم العالي والبحث العلمي، وقد



لجنة متابعة الحوض الرابع اجتمعت في بركي؛ لم نقتنع بضرورة الردم

عقدت لجنة متابعة موضوع الحوض الرابع اجتماعاً بعد ظهر أمس، في المزرع الطيريري في بركي، برئاسة النائب الطيريري العام المرطان بولس صباح. وشارك في الاجتماع ممثلون عن كل من «النزار الوطني الحر»، «القوات اللبنانية»، «كتائب اللبنانية»، «المردة» والطاشناق، وممثلون عن أصحاب المصالح. وأوصحت اللجنة في بيان إثر الاجتماع، أنها «استمعت إلى السيد جورج غانم مؤمداً من قبل اللجنة الموقّعة لإدارة واستثمار فرع بيروت، بما يتعلق بردم الحوض الرابع»، وأعلنت أنها «بعد التداول بكل الشروحات التي أدلى بها، وبعد مناقشة لافية ومفصلة للموضوع من جوانبه كافة، ذلك لم تصل إلى قناعة بضرورة ردم الحوض الرابع، لأن هناك مساحات أخرى ضمن حرم المرفأ وعلى مقربة منه تكفي لتلبية الحاجات الحالية والمستقبلية لحركة السياحة، إذا تمت إعادة ترتيب أنشطة استخدام المساحات بطريقة فعالة، وأبعد النظر في طريقة الإدارة في سبيل تقليص مدة تخزين البضاعة في المرفأ».

واكدت اللجنة «أن ردم الحوض الرابع مرفوض لأسباب مبدئية وقانونية واقتصادية واجتماعية وتقنية خاصة، نرى أنها لم تؤخذ في الاعتبار في الدراسات بما



صباح مترشاً الاجتماع في بركي

«الإدارة، تابعت درس اقتراحات تعديل قانون الإجراءات

تجمع المستأجرين؛ مقترحات واهية لتجميل الكارثة الوطنية

تابعة لجنة الإدارة والعدل درس الاقتراحات الرامية إلى تعديل قانون الإجراءات، وخلال جلسة عقدتها في مجلس النواب أمس، برئاسة النائب روبرج غانم. واستمعت اللجنة إلى وزير المالية علي حسن خليل وتركز النقاش حول الوصف القانوني للمساعدات وكيفية تمويل الصندوق، في حضور مدير عام الإسكان والتعاونيات روني لحدود، الخبير في قضايا الإسكان أنطوان شمعون، عن نقابة محامي بيروت ندى تلحوق، وعلي رحال، عن وزارة المالية يوسف الزين، وعن نقابة محامي الشمال جورج عاقله. وتم الإتفاق على «متابعة البحث في مصادر تمويل الصندوق

ورشة حول فهم المخاطر من المزرعة إلى المائدة في «الروح القدس» الحاج حسن؛ إنتاجنا لا يزال محافظاً على جودته وهناك من يصرّ على تضخيم الفضائح



خلال افتتاح الورشة

نظمت وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» في إطار مشروع «دعم المجتمعات الريفية في لبنان الأخر تآثراً من تدفق اللاجئين- صليب III»، وكلية العلوم الزراعية والغذائية في جامعة الروح القدس - الكسليك ورشة عمل قبل ظهر أمس حول «فهم المخاطر من المزرعة إلى المائدة، سلامة الغذاء في صناعة الدواجن»، في قاعة «جان الهواه» في حرم الجامعة، في حضور وزير الصناعة حسين الحاج حسن، وممثلين عن منظمات غير حكومية، وأساتذة وصناعيين وطلاب.

بداية، أكدت منسقة مشروع صليب ندی بركات ضو، «أن الهدف من هذه الورشة هو مساعدة الصناعيين على تحسين جودة إنتاجهم، واستمرارية العمل في المؤسسات الإنتاجية، والتأكد من زيادة القدرات التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية».

وأكد رئيس الجامعة الأب هادي محفوظ على «التعاون الإيجابي الدائم بين الجامعة ووزارة الصناعة وسابقاً مع وزارة الزراعة التي تولواها الوزير الحاج حسن مدة 4 سنوات، الأمر الذي يبين علامة الثقة التي يوليها الوزير للجامعة»، منوهاً «بالجهد الذي يظهرها في كل الملفات التي يتولاها».

أما الحاج حسن، فرأى «أن هناك من يصرّ على تضخيم الفضائح، فيما الحقيقة هي قيام أجهزة الرقابة باكتشاف حالات الخطأ، وتنبية المعنيين إلى وجوب تجنبها»، وقال: «إذا كان بعض الصناعات غير جيد، فهذا لا يعني أن كل صناعاتنا في هذا القطاع فاسدة. والدليل أن جميع اللبنانيين لا يزالون ياكلون من إنتاجنا، ونسبة تسجيل حالات التسقم هي ضئيلة جداً مقارنة مع سائر الدول الغربية والمتقدمة، كما أن مرتجاتنا من التصنيع الغذائي لا تتعدى نسبتها 2 في المئة، ولا يتعلق السبب بآكل الحلات بعدم سلامة المنتج، وإنما هو مرتبط بالعلامة التجارية. وليس صحيحاً أن اللبناني أصبح يتمتع بالمنتجات التي تحميها من الإصابات، فالتلوث البكتيري والإصابة بالايكوباي والسلمونيلا، لا يمكن لأي مناعة أن تحذ منها، بل يذهب المصاب بها مباشرة إلى

المستشفى، ونسبة الإصابات ضئيلة جداً في لبنان». 45 ألف منشأة تحتاج إلى الرقابة وأضاف: «إن هذه الورشة مقدمة لورشات ثلاث متتالية ستشمل قطاعات الألبان والأجبان والمكسرات واللحوم وهذه القطاعات تعتبر من أعلى المستويات في المخاطر، لذلك نعمل على معالجتها مع المعنيين بطريقة علمية. في لبنان، يوجد نحو 45 ألف منشأة صناعية سياحية وخدمائية تحتاج إلى الرقابة على سلامة الغذاء فيها، ويتطلب ذلك وجود أكثر من ألف مراقب موزعين على وزارات الزراعة والاقتصاد والتجارة والصحة والسياحة والصناعة، بينما لا يتجاوز عدد المراقبين في كل هذه الوزارات اليوم 300 مراقب، وهذا يعكس ضلّة الإمكانات اللوجستية والسيارات، وعدم قدرة المختبرات على القيام بكامل الفحوصات المطلوبة والتي تستدعي المليونين كشف سنوياً في حال تقوّر إجراء 3 إلى 4 فحوصات دورية سنويا على المنشآت العاملة في القطاع الغذائي». وتابع الحاج حسن: «هناك إذا نقص من قبل الدولة المصمّعة على القيام بواجباتها من خلال تأمين الحلقة المتكاملة لسلامة الغذاء. والعمل الجاد هو في استباق صاحب المؤسسة بعدم الوقوع في الخطأ، ويضمن ذلك وضع تشريعات متكاملة وتفعل الرقابة الدورية والمستمرة وتأمين المواكبة الفنية الدائمة لأصحاب المؤسسات الصناعية من قبل الفرق الفنية التابعة للوزارات المعنية». ورأى «أن مصلحة الصناعيين تكمن في أن يكون إنتاجهم جيداً وملياً بالشروط والمواصفات، وذلك بالتنافس مع القناعات الإيمانية والأخلاقية والإنسانية، واستحساناً مع صلحتهم التجارية، وقدرتهم على التسويق والمنافسة». وخدم: «نحن معنيون باستدامة الصناعة والزراعة، وأحد أهم جوانب السلامة العامة هي الجودة والسعفة السخنة. ولا يزال إنتاجنا اللبناني محافظاً على جودته وسعته، فلنحافظ عليها كي نظور الصناعة ونعزز قدراتها الإنتاجية، وننهي الثقة بها لمصلحة الاقتصاد الوطني وتأمين فرص العمل».

هيئة التنسيق إلى الشارع مجدداً؛ سمارس الضغط في ظل الديمقراطية

بعد تعذر إقرار السلسلة منذ ما يقارب الأربع سنوات، ورغم التزامها بوقف تحركاتها خلال الأشهر الماضية، تعود اليوم هيئة التنسيق النقابية إلى الشارع مجدداً للمطالبة بإقرار الحقوق ورفع الغبن عن الأساتذة والموظفين.

وفي هذا السياق، قال رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي عبدي خاطر لـ «المرکز»: «الجميع بات يعلم بما حصل، منذ أن دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري اللجان التفاوضية المشتركة إلى الاجتماع في حضورنا، وكانت مناقشة حول السلسلة، تقدمنا مكونات ترويجية بملاحظات من أجل تعديل السلسلة بما يتواءم، إلا أننا نطالب بإزالة مواد قانونية لا تتواءم مع مصلحة الأساتذة والموظفين». وأضاف: «حرف الضمير الضمير ضحية مذبذبة في بعض القوانين، وفي انتهاك هناك من يطالب بحقوقه»، مشيراً إلى «أن كل الوسائل الديمقراطية استنفدت، ولا يبقى إلا الإضراب المسخ

التي صدرت، ولكننا سنبقى نمارس الضغط في ظل الديمقراطية للحصول على حقوقنا». وأشار إلى «أن مجلس المنوبين في رابطة التعليم الثانوي سيجتمع قريباً، ليقرر الخطوات المتناسقة للتحرك المقبل، بالتنسيق مع كل المكونات، انطلاقاً من أن المسؤولية مشتركة». واعتبر «أن لاساتذة التعليم الثانوي مطالب مهدورة في السلسلة المطروحة، وإذا لم تعدل بما يتناسب مع موقع الأستاذ الثانوي وحقوقه المكتسبة، فهذا يعني إقرار سلسلة سيقوم في وجهها اعتراض كبير من المجتمع الرسمي». ودعت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة، من جهتها في بيان، بعد اجتماع عقده «كافة العاملين في الإدارة وموظفين وأجراء، متقاعدین ومتعاقدین، عمال الساعة والفاتورة، إلى الالتزام بدعوة هيئة التنسيق النقابية والنوقف عن العمل عند الثانية عشرة من يوم غد الثلاثاء (اليوم) والمشاركة في الاعتصام أمام وزارة التربية للعلمانيين مشاركة في الاعتصام».

نشاطات اقتصادية

بين لبنان وأرمينيا، وضرورة توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الزراعة، بما يساهم في نهضة وخدمة الشعبين وفي تمكين المجتمعات المحلية». من جهة أخرى، عقد شهيبي اجتماعاً ضمّ رئيس لجنة الزراعة الهندسية خالد النجار وفريق عمل الوزارة المعنى بالزراعة العضوية ورئيس قسم الزراعة في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور شادي حمادة، وجرى بحث «واقع الزراعة العضوية في لبنان وسبل تنمية هذا القطاع وتعزيز انتشاره وتسويقها والتحديات التي تواجهه».

● وقع وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دي فريج مع وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة المغربي محمد مبديع، مذكرة تفاهم في السراي الحكومية، في حضور وزير البيئة محمد المشنوق ومديرين وموظفين من الإدارات والمؤسسات العامة.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تبادل الخبرات في مجال تحديث الإدارة العامة من خلال وضع برامج مشتركة، ولا سيما في المجالات التالية:

● إجراء الدراسات التنظيمية والقانونية وتحديث التشريعات الوظيفية العامة، دعم الحكمة والمساءلة والشفافية، تحسين جودة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن، تبسيط الإجراءات والمعاملات الإدارية، وتنفيذ وتطوير قرارات الموارد البشرية.